تعزيز مساهمة الوقف في علاج البطالة (غزة نموذجا)

Enhancing Waqf Contribution to Reducing Unemployment (Gaza as an Example)

رضوان سمير مسلم الأخرس

جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم – قسم الاقتصاد والتمويل الإسلامي، rd.alakhras@gmail.com

الاستلام: 11 /2020/11 القبول: 2020/12/18 النشر: 2021/05/31

ملخص:

تسلط الدراسة الضوء على الوقف وسبل تعزيز مساهمته بالحد من مشكلة البطالة في قطاع غزة وبالتالي الوقوف على الـــدور البارز للوقف في التنمية المجتمعية، حيث إن الوقف في حالة استغلاله الاستغلال الأمثل يمكن أن يصبح جهة تمويلية مانحـــة تتحكم بها الجهة القائمة عليه بتوجيهه نحو مشاريع تنموية واستثمارية بما ينعكس إيجابيا على المجتمع، ويناقش البحث ماهيـــة مساهمة الوقف في الحد من البطالة في قطاع غزة، واستطلاع واقع الوقف في غزة من حيث حجمه، وإدارتـــه، واســـتثماره والوقوف على المعوقات التي تواجه عمل الوقف في غزة.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية الوقف عبر إسهامه بالحد من الفقر وتوفير فرص العمل بما يسهم في معالجة مشكلة البطالة، فهو مورد تمويلي هام يسهم في إيجاد حل مناسب وطويل المدى لتمويل مختلف أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وله دور فعال في مكافحة البطالة، وقد أوصت الدراسة بنشر المفاهيم التنموية للوقف والعمل بها، وأن لا يقتصر دور الوقف على تقديم المساعدات دون الاستثمار في المشاريع وفق السبل الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الوقف، التنمية، البطالة، الاستثمار.

رموز jel: L31، E24

Abstract:

This study examines the contribution of Islamic endowment (Waqf) in addressing the unemployment problem in Gaza Strip, and seeks to analyze the role of Waqf in the wider context of social development. The ideal use of Waqf could help allocate funds for investment and development projects that result in positive outcomes for the society.

The article studies the status of Waqf in Gaza Strip, particularly in terms of size, administration, and challenges. It concludes that Waqf plays a significant role in society as it offers job opportunities in the face of unemployment, and reduces poverty. The Waqf provides sources of funding for appropriate and long term solutions concerning economic and social developments. The study proposes to promote the development dimension of Waqf through dimension through modern ways, and avoid a mere focus on handouts.

Keywords: Waqf, Gaza, unemployment, development

(JEL) Classification : L31 ،E24.

1. مقدمة

تتبع أهمية الوقف بتأثيره الإيجابي في حياة الناس من خلال تحسين أوضاعهم المعيشية والنهوض بمجتمعاتهم، وقد تنوعت الأوقاف منذ عهد النبوة وعبر العصور الإسلامية واتسع دورها، فلم تقتصر على جانب واحد دون الجوانب الأخرى، فغطى الوقف بانتشاره مختلف البقاع واتسع ليشمل جل جوانب الحياة ومجالاتها سواء، الاقتصادية، والشرعية، والعلمية، والصحية، والثقافية، والاجتماعية... وغيرها.

وكان للوقف إسهاماته في تخفيف الأعباء عن الدولة، بالمساعدة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عبر دوره التنموي من خلال مؤسساته ومنشآته ومشاريعه حيث ساهم في الحد من مشكلة البطالة سواء بشكل مباشر من خلال توفير فرص العمل داخل مشاريعه ومؤسساته أو عبر مشاريعه ومؤسساته التعليمية والتدريبية التي عملت على تأهيل العاملين في مختلف المجالات.

ولأن مشكلة البطالة تعد من أبرز المشكلات التي يعيشها المجتمع في قطاع غزة، ونظرا لما لمسه الباحث من ضعف اهتمام الباحثين وذوي الشأن في هذه القضية، فإنه كان من الضروري تسليط الضوء على مدى مساهمة الوقف في الحد من البطالة في غزة، والسبل المثلى التي من شأنها أن تعزز مساهمته التنموية والاقتصادية.

1.1. الإشكالية البحثية:

تعدّ مشكلة البطالة من أبرز المشكلات التي يعيشها العالم العربي، وتتفاقم هذه المشكلة في البلاد التي تشهد مشكلات سياسية وأوضاعا غير مستقرة، ونظرا لما يشهده قطاع غزة من إشكالات اقتصادية وسياسية واجتماعية مرتبطة بالاحتلال فإنه يعدّ من أبرز الأمثلة على ذلك، وعلى ضوء ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور في السؤال الرئيس الآتي:

ما السبل المثلى لتعزيز مساهمة الوقف في علاج البطالة في قطاع غزة؟

وتتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

ما واقع الوقف في قطاع غزة؟

وكيف يسهم الوقف في معالجة مشكلة البطالة في غزة؟

ما الدور التنموي للوقف في قطاع غزة؟

وما سبل تعزيز الدور التنموي للوقف في القطاع؟

1.2. أهمية البحث:

نظرا لما يتمتع به الوقف من دور مؤثر في الماضي وأهمية بالغة في الحاضر، ونظرا لطبيعة الوقف التي تؤهله لدور إيجابي بالتنمية ومكافحة المشكلات الاقتصادية ومنها الفقر والبطالة، لذا فإن البحث سوف يعنى بدراسة سبل تعزيز مساهمة الوقف بالحد من مشكلة البطالة من خلال دراسة حالة الوقف في قطاع غزة والذي تمثله وتعتنى به وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

إنّ الوقف في حالة اغتنامه بشكل أمثل يمكن أن يصبح مصدرا مناسبا للتمويل وجهة تمويلية مانحة تتحكم بها الجهة القائمة عليه بتوجيهه نحو مشاريع تنموية واستثمارية، حيث تنعكس آثاره على المجتمع مما يسهم بالحد من المشكلات الاقتصادية؛ لذا فإن معرفة الطرق المثلى التي يمكن من خلالها تعزيز مساهمة الوقف في معالجة مشكلة البطالة أمر في غاية الأهمية.

1.3. أهداف الدراسة:

١- التعرف على واقع الوقف في قطاع غزة.

٢- الوقوف على واقع البطالة في قطاع غزة وحجمها

٣- التعرف على ماهية مساهمة الوقف في معالجة مشكلة البطالة في قطاع غزة

٤- معرفة الطرق المثلى التي يمكن من خلالها تعزيز مساهمة الوقف في معالجة مشكلة البطالة

1.4. فرضية البحث

يفترض الباحث الفروض الآتية:

- للوقف مساهمة في الحد من مشكلة البطالة في قطاع غزة.
- ثمة سبل مثلى لتعزيز مساهمة الوقف في علاج البطالة في قطاع غزة.
- للوقف دور تنموي واقتصادي في قطاع غزة.

1.5. منهج الدراسة

يعتمد البحث على المناهج العلمية الآتية:

المنهج الوصفي والاستقرائي حيث جمع البيانات من المصادر الأولية والرجوع إلى الدراسات النظرية لتوصيف واقع الوقف والبطالة في قطاع غزة.

المنهج التحليلي: حيث يخلص الباحث إلى تحليل النتائج التي توصل لها من خلال اطلاعه وبحثه، وإجرائه مقابلات مع عدد من القائمين على الأوقاف في قطاع غزة.

1.6. الدراسات السابقة

بعد البحث والاطلاع وجد الباحث العديد من الدراسات المكتوبة في هذا المجال، والتي ساهمت وأضافت الكثير إلى موضوع البحث واختصرت على الباحث الكثير من الجهد والوقت إلا أن هذه الدراسات التي وصل لها الباحث لم تعالج بدقة تامة جميع أوجه الموضوع وتحديدًا موضوع بحثنا المتعلق بماهية مساهمة الوقف في الحد من مشكلة البطالة في قطاع غزة، أبرز هذه الدراسات:

- دراسة سمية جعفر، بعنوان: دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير: دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، من جامعة فرحات عباس سطيف– 1– كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013– 2014 .

تناولت الباحثة دور الصناديق الوقفية واستعرضت مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الكويت وماليزيا وخلصت بنتائج يمكن تعميمها على مستوى بلدها الجزائر. وقد اطلع الباحث على التجارب الناجحة للوقف في مجال التنمية واستخلاص الفوائد منها بما يعود بالفائدة على مجتمع الدراسة، ومشكلتها المتعلقة بقضية تعزيز مساهمة الوقف في معالجة مشكلة البطالة في قطاع غزة.

- دراسة: معتز مصبح، بعنوان: دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (دراسة تطبيقية لقطاع غزة) من الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، 2013.

واستعرض الباحث من خلالها واقع الوقف في قطاع غزة ودوره وإسهاماته في التنمية الاقتصادية بالقطاع واستعرض أهم المحطات التي مر بها الوقف وأهم المجالات التي عمل ويعمل بها، وتعرض للمجالات التي يعمل بها الوقف ومشاريعه وأوجه التنمية التي يساهم فيها، إلا أنه لم يقس دور الوقف فعليا في التنمية فلم يقارن بين النسب الخاصة به وبالتنمية عموما، إلا أنه كان مفيدا في اطلاع الباحث على المجالات التي يعمل بها ويركز عليها الوقف في الجانب الاقتصادي في قطاع غزة، وقد أعطى ذلك مؤشرات واضحة حول المساهمات الفعلية للوقف في التنمية وبالتالي في معالجات المشكلات بما فيها البطالة.

- دراسة عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي: أثر الوقف في التنمية المستدامة، من أبحاث ملتقى مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر 2012.

وقد استعرضت الدراسة موضوع التنمية المستدامة وعلاقتها بالوقف، وإسهامات الوقف في بناء الحضارة الإسلامية وتنميتها، وتأثير الوقف على التنمية المستدامة، ومن ذلك مساهمة الوقف في التنمية الاجتماعية، ومحاربته للفقر والبطالة من خلال مشاريعه المتنوعة وقد تناول البحث أوجها من ذلك.

- دراسة سالم حلس وبهاء بكر: واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، الصفحات 1315 –1347 يونيو 2011.

وقد سلطت الضوء على واقع الوقف وبحثت في آليات وسبل تطويره وأمثل الوسائل والإجراءات والطرق في سبيل الوصول إلى الاستثمار الأمثل وأعلى فائدة تعود على المجتمع، ويضع الباحث تصوره للنهوض بواقع الوقف، واقترح العديد من الأفكار والمشاريع التي من شأنها تعزيز مجالات وأساليب استثمار الوقف بما يحقق الوصول إلى مشاريع وقفية استثمارية تعود بالنفع على المجتمع، وتسهم في تنميته بالتالي تخفف من حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بما فيها البطالة.

2. مفاهيم أساسية:

2.1. مفهوم الوقف وأهميته:

الوقف ظاهرة حضارية أبدعتها الحضارة الإسلامية وتشريعاتها، فقد كان له بالغ الأثر والحضور على مر العصور الإسلامية، وقد برزت إسهاماته بشكل جلي طوال تاريخنا الإسلامي وكانت آثاره واضحة في تنمية المجتمعات والنهوض بها في شتى المجالات.

وفي الماضي كان الوقف قطاعا منفصلا بذاته عن القطاعات الخاصة فلم يكن ضمن القطاع الخاص ولا ضمن القطاع الحكومي وكان يتميز باستقلالية أسهمت في تطور أدائه وجودة مخرجاته وكفاءة مؤسساته.

وقد لعب الوقف دورا محوريا عبر التاريخ الإسلامي وكان له آثار واضحة في المجالات الاقتصادية والتعليمية والعلمية...، ولم تكن تقف المؤسسة فقط على أكتاف ميسوري الحال والمقتدرين ماديا بل اشترك جل أبناء الأمة في سبيل نهوضها طواعية إدراكا منهم لأهميته البالغة في النهوض بأوضاع مجتمعاتهم ولما يمثله من قيم التكافل والتعاون على البر التي حث عليها الإسلام.

2.1.1. الوقف لغة

الوقف مصدر للفعل وقف بمعنى الحبس والمنع من التصرف أو التحرك، تجمع على وقوف، ومنه قولك: وقفت الدابة إذا حبستها عن مكانها. (ابن منظور، ص 359)، ومنه ما جاء في الحديث: "إن شئت حبست أصلها أو تصدقت بها" متفق عليه.

والمنع لأنّ صاحبه منع من التصرف فيه بيعا وهبة، يتضح لنا أن الوقف والحبس كلمتين مترادفتان، وتأتيان بنفس المعنى.

2.1.2. الوقف اصطلاحا شرعياً:

اختلف الفقهاء في بيان معنى الوقف وفق الاصطلاح الشرعي، وقد عرفوه بتعريفات مختلفة نتيجة لاختلاف مذاهبهم في الوقف من حيث لزومه وعدم لزومه، واشتراط القربة به، والجهة المالكة للعين بعد وقفها، وغير ذلك من الأمور. (الكبيسي، 1979، ص 58)

لا يمكن حصر جميع تعريفات الوقف في كل مذهب وذلك لكثرتها؛ لذا سنكتفي بذكر التعريف المختار وهو للحنابلة ومقتبس من حديث للرسول صلى الله عليه وسلم "إن شئت حبست أصلها".

فقد عرفه ابن قدامة الحنبلي قبل نحو ثمانية قرون بأنه "تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة". (ابن قدامة، ص 185) وفي هذا إشارة إلى أصل وضعه الشرعي من حيث كونه صدقة جارية أي مستمرة، والمراد منها هو استدامة الثواب والقرب من الله تعالى عن طريق دوام إنفاق ريع تلك الصدقة في وجه أو أكثر من وجوه البر والخيرات على اختلاف أنواعها وتعدد مجالاتها. (غانم 2001، ص 10)

2.2. مفهوم البطالة

2.2.1. البطالة لغة

بطل الشي يبطل والتبطل فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة، وبطل بالفتح يبطل بطالة أي: تعطل فهو بطال، والبطال هو الذي لا يجد عملاً. (ابن منظور، 227/1)

والبطالة مشتقة من الباطل وتعني: تعطل الفرد عن العمل. (أبو ليلة، ص 110)

2.2.2. البطالة اصطلاحا

يوجد للبطالة عدة تعريفات منها الآتي:

هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. (عبد الغني، 2004، ص11)

وعرف (بدوي، 1985، ص 295) البطالة بأنها وجود طاقة فائضة أو استخدام غير كامل للموارد المتاحة.

3. واقع الأوقاف في قطاع غزة:

3.1. عرض تاريخي للأوقاف في غزة وحجمها:

تشكل مساحة الأراضي المملوكة للأوقاف في فلسطين نحو مليون و 680 ألف دونم أي ما نسبته 6,25% من مساحة فلسطين، وهي تمثل 10% من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة، وتبلغ مساحة الأراضي الوقفية في قطاع غزة حوالي 7451 دونم وهي تمثل 2% من مساحة أراضي قطاع غزة البالغ مساحتها 365000 دونم، كما أن في فلسطين 340 قرية تعد وقفا كليا أو جزئيا، مثل قرى شطا وسعسع. (محسن، 2002، ص 44)

كما هو الحال في شتى البلاد الخاضعة للحكم العثماني شهدت الفترة الأخيرة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تحولا في نظام الوقف من كونه تحت سيطرة النخب الدينية والسياسية ليكون خاضعا لنفوذ الدولة، حيث تسلمت وزارة الأوقاف العثمانية عام 1883م العديد من الأوقاف بسبب ما كان من سوء إدارة المتولين ووضع اليد على الأوقاف الدينية، وبدخول القوات البريطانية إلى فلسطين أقامت السلطات العسكرية "إدارة أراضي العدو المحتلة" وعملت على فصل نظام الأوقاف عن البلدان المجاورة كما فصلت المحاكم الشرعية قانونيا عن التبعية لإسطنبول. (قباني، 2001، ص 714)

ومن أهم أحداث تلك الفترة إنشاء "المجلس الإسلامي الأعلى" بشهر ديسمبر من عام 1921 وقد شكل من الأعيان، حيث كانت أمور الأوقاف في فلسطين تدار من قبله، وقد نص دستور فلسطين لسنة 1922م على اعتبار جميع التشريعات العثمانية التي كانت منشورة في 1914 أو قبل ذلك، نافذة المفعول إلى أن تلغى أو تعدل بتشريع يسن بمقتضى هذا القانون. (وزارة الأوقاف، 2000)

مع قيام –ما تسمى– إسرائيل في 1948\5\14 توقف نظام الوقف في فلسطين ودمرت بعض المساجد وأغلق الكثير منها وزالت لجان الأوقاف المحلية، وتعطلت جميع الخدمات التي كان يباشرها نظام الوقف، وقام الحاكم العسكري بتعطيل كامل للحياة الاجتماعية من خلال إجراءات شديدة جعلت نظام الوقف تحت رحمة (إسرائيل) التي صادرت موارده المالية.(قباني، 2001، ص 714)

وقد انقسمت بعدها فلسطين إلى عدة أجزاء، قسم تحت الاحتلال الإسرائيلي والمتمثل بالخط الأخضر، وقسم تحت الإدارة المصرية المتمثل بقطاع غزة، وقسم تحت الإدارة الأردنية والمتمثل بالضفة الغربية.

أما في قطاع غزة فقد أصدر الحاكم الإداري المصري العام لقطاع غزة الأمر رقم 564 لسنة 1957 بحل المجلس الإسلامي الأعلى وتكوين إدارة للأوقاف الإسلامية، حيث نصت المادة رقم (7) فيه على "تكون لإدارة الأوقاف الإسلامية شخصية معنوية وميزانية مستقلة يتولى إدارتها مدير يصدر قرار بتعيينه منا، ويكون تعيين موظفي هذه الإدارة بقرارات تصدر منا عن طريق الإدارة المدنية. (سيسام، ومهنا، والدحدوح، 1977 ، ص 716)

ثم جاء الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م الذي أوجد ما يسمى بالإدارة المدنية والتي كانت تشرف على جميع الإدارات من خلال ضباط الأركان ومن هذه الإدارات "إدارة الأوقاف الإسلامية" والتي تخضع لإشراف ضابط ركن الأديان والتي كانت عبارة عن مكتب واحد لإدارة الأوقاف في قطاع غزة، واستمر الحال على هذا الحال حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994م، حيث أصدر الرئيس ياسر عرفات مرسوما رئاسيا بإنشاء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في كافة محافظات فلسطين باسم "وازرة الأوقاف والشؤون الدينية" وذلك بتاريخ 1\10\1994م، واستنادا إلى هذا المرسوم قامت الوازرة بإنشاء مديريات للأوقاف في جميع محافظات الوطن، منها خمس مديريات في قطاع غزة مقسمة على عدد محافظات القطاع. (وزارة الأوقاف، 2000)

3.2. مجالات عمل وزارة الأوقاف: (الموقع الالكتروني للوزارة)

إن أهم ما تتحمله وزارة الأوقاف والشؤون الدينية من أعمال يتمثل في تنمية أملاك الوقف وحمايتها واستثمارها خاصة بعد أن تعرضت هذه الأملاك للتعديات أو الجمود وعدم الاستثمار مما تسبب في تهديد مشروع الوقف بكليته في قطاع غزة، وقد قامت الوزارة بالفعل بتحمل هذه المسؤولية من خلال حمايتها ورفع التعديات عن هذه الأملاك، واستثمارها بما يعود بالنفع للوزارة والمجتمع الفلسطيني ككل، كما أن مجالات عمل وزارة الأوقاف في قطاع غزة تتوافق مع التنمية الاقتصادية، حيث إننا نجد أنها قد اهتمت بالجانب التعليمي، والجانب الديني، والجانب الثقافي، والجانب الاجتماعي، وقد تمثلت أبرز نشاطات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في المجالات الآتية:

المجال الأول: حفظ القرآن الكريم ونشر علومه

المجال الثاني: الدعوة والإرشاد: ويهتم بتنمية الوعي الديني والثقافة الدينية لدى أبناء المجتمع

المجال الثالث: التعليم الشرعي

المجال الرابع: العلاقات العامة والإعلام

المجال الخامس: رعاية المساجد

المجال السادس: دعم الأسر الفقيرة وكفالة الأيتام

المجال السابع: رعاية شؤون المرأة المسلمة: ويُعنى بتفعيل دور المرأة المسلمة في المجتمع من خلال الأنشطة الخاصة بالنساء في مجال الوعظ والإرشاد

المجال الثامن: رعاية موسم الحج والعمرة

4. واقع البطالة في قطاع غزة

4.1. البطالة مشكلة اقتصادية

يعدّ موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتزداد هذه الظاهرة في الدول العربية حيث أن الوطن العربي يعتبر أعلى منطقة جغرافية في العالم في نسب البطالة؛ إذ تُشكل نسبة البطالة ككل في هذه المنطقة ما نسبته 9.81% من إجمالي السكان، في حين يصل المعدل العالمي في نسب البطالة إلى ما نسبته 5.38٪، وذلك بحسب إحصائيات البنك الدولي سبتمبر 2018.

وتهتم الدول بإصدار تقارير دورية حول البطالة وتحليلها وإصدار التوصيات اللازمة من قبل المراكز المختصة ويعود سبب هذا الاهتمام إلى زيادة الضغوطات على القطاعات الإنتاجية والخدمية فيها، بالإضافة لأن البطالة لها آثار جسيمة سلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، إن انتشار البطالة يعني أضرارا كبيرة ومفاسد خطيرة، حيث إذا لم يجد الفرد عمل يغنيه يتجه إلى ما يضر نفسه ويضر غيره من أبناء مجتمعه بالإضافة إلى اغتيال البطالة لأحلام الشباب وإغلاق أفاق المستقبل أمامهم.

فإذا كانت مشكلة البطالة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والدول النامية، فإن فلسطين أو المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين والمتمثل في قطاع غزة والضفة الغربية تعاني من هذه المشكلة ولكن بشكل يختلف عن باقي دول العالم وذلك لوجود الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1948م واستيلائه على باقي أرض فلسطين في العام 1967م، وما يتبع ذلك من سيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية لفلسطين وعلى الحدود وحركة الصادرات والواردات في البلد.

4.2. حجم البطالة في قطاع غزة:

أما في قطاع غزة تحديدا فلم يتوقف الأمر عند تلك الأسباب أو الظروف العامة التي تسببت بالبطالة في المجتمع الفلسطيني، فقد كان للقطاع خصوصيته المؤلمة، المتعلقة بظروف الحصار المطبق والمستمر منذ حوالي 12 عاما والذي ألقى بظلاله على معظم أوجه الحياة في القطاع وتضررت بسببه الأحوال المعيشية تضررا بالغا.

فمن المعروف بأن الكثيرين من أهالي قطاع غزة كانوا يعملون في التجارة وفقدوا أعمالهم نتيجة الحصار المطبق وسيطرة الاحتلال على المعابر وإغلاقها لفترات طويلة مما فاقم من الأزمات الإنسانية وأفقد آلاف الأسر مصدر دخلها المباشر الأمر الذي كان لها تأثيراته غير المباشرة على شرائح واسعة من المجتمع.

كما أن انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة في اليوم وأحيانا لأيام أدى لتعطل الكثير من المصالح لأصحاب الحرف والمهن وزاد من التكلفة الإنتاجية لجميع المصانع في القطاع –على قلتها– مما أدى لقيام بعضها بإغلاق خطوط إنتاج وتسريح عمال أو إيقاف العمل تماما.

الحروب المتتالية على قطاع غزة سبب لا يمكن التقليل من شأنه ودوره في ضرب الكثير من أوجه الحياة في هذه البقعة الجغرافية، فالاحتلال قصف مئات الورش الصناعية وعشرات المستودعات والمصانع والمنشآت الصناعية خلال حروبه الأخيرة منذ عام 2008 وحتى العام 2014.

ولا شك أن حالة الاستنزاف والضغط المستمرة وسياسة قطع الرواتب أو الخصم منها التي تنتهجها السلطة الفلسطينية ضد عشرات الآلاف من موظفي السلطة في القطاع، لها بالغ الأثر على الحركة الشرائية في السوق الغزي بمختلف مجالاته.

وتعاني أيضا الوزارات في قطاع غزة من عجز مالي كبير تضاعف خلال السنوات الأخيرة وتأثرت به رواتب عشرات آلاف الموظفين الآخرين الذين يتقاضون منذ حوالي 5 سنوات ما يعادل 40٪ فقط من قيمة رواتبهم الأساسية وأحيانا يتأخر صرف الرواتب عليهم لشهور، مما فاقم الوضع المأساوي وزاد من صعوبة الأوضاع، ولحركة التجارة وضعف تحصيل الإيرادات وتراجع الجباية بسبب تراجع كافة مناحي الحياة انعكاس مباشر على هذا الأمر إضافة للظروف السياسية الاستثنائية وحالة الإغلاق شبه الشامل التي يتعرض لها القطاع.

يضاف إلى ذلك الكثافة السكانية الهائلة التي يعاني منها القطاع المصنف ضمن أكثر مناطق العالم اكتظاظا بالسكان، وهو ما تسبب أيضًا بندرة فرص العمل.

والجدول الآتي يوضح نسبة البطالة في أوساط المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة منذ العام 2008م وحتى العام 2016م:

جدول نسبة البطالة في قطاع غزة في السنوات 2008-2016

السنة	قطاع غزة
2008م	%40,6
2009م	%38,6
2010م	37.8 %
2011م	28.7%
2011م	28.7 %
2012م	%31,0
2013م	32.6 %
2014م	%43,9
2015م	35.9 %
2016م	%41,7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

5. دور الوقف في مكافحة البطالة

يشارك الوقف الحكومات في معالجة العديد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ويوفر الحلول لها، منها مشكلة البطالة، ويسهم الوقف في علاج البطالة والحد من آثارها من خلال: (حجاب والسبتي، 2013)

- المعالجة المباشرة وذلك من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من إعداد اليد العاملة في مختلف أعمال الإشراف والرقابة والإدارة، فضلا عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية بما يساهم في تشكيل طلب كبير على اليد العاملة في المجتمع.
- المعالجة غير المباشرة حيث يسهم الوقف في تحسين نوعية قوة العمل في المجتمع، لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات، مما يرفع من الكفاءة المهنية والقدرات الإنتاجية لليد العاملة.

للوقف دور بالحد من البطالة والفقر، وذلك من خلال الموارد الوقفية التي تمثلها المؤسسة الوقفية، ولكن هذا لا يتحقق في ظل انحصار الأصول الوقفية على المباني القديمة، وفي ظل التزايد السكاني وما يصاحبه من زيادة في معدل الفقر والبطالة، هذا ما يؤكد ضرورة توسيع الموارد الوقفية من خلال استثمار هذه الموارد، بما يعود بالنفع على الوقف والموقوف عليهم.

كما أن التشريعات الإسلامية تعمل على سواد قيم التكافل الاجتماعي حيث يحرص الفرد على تخصيص أمثل لموارده وإمكانياته للقيام بواجباته تجاه من يعولهم، وكذلك فإن النظم الإسلامية مثل الوقف والزكاة لهما دور تنموي في النشاط الاقتصادي فالزكاة تعمل على إعادة التوزيع للمال بتمليكها للفقراء عن طريق سحب جزء من أموال الأغنياء وتقديمها للفقراء، أما الوقف فإنه مؤسسة مستدامة تقوم بخدمة من وقف لأجلهم من فقراء أو طلاب أو مؤسسات تعليمية أو خدماتية وهو ما يخفف العبء عن مؤسسات الدولة كما أنه يوفر سيولة مالية وخدمية للجهات الموقوف عليها، الحاصل من كل ذلك تعزيز قيم التكافل الاجتماعي واستدامتها تشريعيا وقانونيا وقيميا، والعمل على حل مشاكل اقتصادية كمشكلة البطالة. (الهرش، 2020 ، ص616).

6. إسهام الوقف في مكافحة البطالة في غزة

كما أشير سابقا فإن القائم على إدارة الأوقاف في فلسطين عموما وفي قطاع غزة خصوصا منذ مجيء السلطة الفلسطينية هي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ولديها العديد من الإمكانيات ونقاط القوة التي تؤهلها للقيام بدور حيوي ومثمر يعود نفعه للمجتمع، إلا أنها في ذات الوقت تعاني من العديد من المعيقات والعقبات التي تحد من دورها وإسهامها الفعال في خدمة وتنمية المجتمع وشرائحه المختلفة.

العديد من العوامل تؤثر على عمل الوزارة وتحد من قدرتها منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وهناك عوامل أخرى تساعد الوزارة وهي بمثابة فرص ونقاط قوة تميز الوزارة عن غيرها من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في القطاع وتؤهلها للقيام بأدوار أساسية في مجال خدمة المجتمع وتنميته.

ومن نقاط القوة التي تمتلكها الوزارة، الموارد البشرية الكبيرة القادرة على إحداث تغيير جوهري في حال جرى توظيفها بالشكل الأمثل لتفعيل المرافق والمنشآت الوقفية، وبالتالي تقديم خدمة نوعية للمجتمع.

وأيضًا امتلاكها لموارد مالية عديدة من ممتلكات وعقارات وقفية يمكن الاستفادة منها لجذب مشاريع استثمارية، تتوسع من خلالها أدوار الوزارة ضمن برامج نهضوية تسهم في الارتقاء بواقع الوزارة وأدائها وبالتالي ترتقي أكثر بالمجتمع.

وكذلك فإن وجود الوزارة في حاضنة أو بيئة إسلامية أو ضمن محيط مجتمع مسلم يحمل المعتقدات والأفكار الدينية الإسلامية متقبل لفكرة الوقف الإسلامي يعتبر فرصة، لتوسيع عمل الوقف وفتح المجال أمامه للعمل بشكل أكبر في مختلف المجالات.

إلا أن هناك العديد من التحديات ونقاط الضعف التي تعيق عمل الوزارة وتحد من فاعلية الأوقاف منها: (يعقوب، 2018)

- قطاع عريض من الموظفين يعملون في بيئة عمل غير مستقرة وظيفياً، ما بين متطوع وبطالة ومكافأة مقطوعة حيث يمثل هؤلاء ما يزيد عن 50% من نسبة العاملين في الوزارة.
- شغور المئات من الوظائف خاصة في المساجد ومقرات الوزارة الإدارية نتيجة توقف التوظيف لأكثر من 6 سنوات نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة.
- الحصار المفروض على قطاع غزة والذي يعيق عملية التنمية أو تطوير الأداء وأدى الى وقف الدعم والتمويل الخارجي.
- تعطيل عمل المؤسسات القضائية والتشريعية والتي يمكن أن تسهم في صياغة القوانين التي تعزز دور الاوقاف في المجتمع وذلك نتيجة الانقسام الفلسطيني الداخلي.
- الوضع المعيشي الصعب الذي يعيشه قطاع غزة نتيجة الركود الاقتصادي والذي يلقي بظلال كارثية على ايرادات الوزارة.

ويلقي الحصار الإسرائيلي الاقتصادي والسياسي المفروض على قطاع غزة بظلال سلبية على أداء الوزارة وعلى إمكانية القيام بواجباتها تجاه المجتمع، والذي أدى إلى:

1. تراجع الإيرادات بنسبة تزيد عن 30% نتيجة عدم قدرة مستأجري الأوقاف على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الوزارة بسبب سوء الوضع الاقتصادي.
2. صعوبة وصول الموظفين الى أعمالهم بسبب تأخر الرواتب وتلقي نسب ضئيلة لا تتناسب مع الوضع المعيشي الصعب.
3. تعدي مواطنين على ممتلكات الوقف وتعذر إمكانية قيام الحكومة بإخراجهم منها بسبب أوضاعهم المعيشية الصعبة.

هذه من أبرز التحديات والعقبات التي تقف في وجه الوزارة لتقوم بأداء دورها وتوظيف الأوقاف بأفضل الطرق لخدمة المجتمع وضمان تنميته والمساهمة في حل مشكلاته ومنها مشكلة البطالة.

إن مشكلة البطالة إحدى أكبر المشكلات التي يعيشها قطاع غزة والتي وصلت حسب آخر إحصائية نشرها "جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني" في عام 2019 إلى 63٪ بين الشباب في القطاع، وحسب ورقة أصدرتها "شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية" في أغسطس 2020 فإن معدل الفقر بين سكان قطاع غزة وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية بلغ 53%، وبلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر 68% أو نحو 1.3 مليون نسمة، و80% من السكان يعتمدون على المساعدات الغذائية.

هذه الإحصائيات تبرز معاناة صعبة للغاية تدق ناقوس الخطر مجددا وتنذر بالكارثة وإن كانت قائمة، وتدفع أكثر للاهتمام بهذه المشكلة التي لا شك أنها ليست مسؤولية وزارة الأوقاف وحدها، بل تتطلب جهدا من جميع المؤسسات الحكومة وغير الحكومية والمحلية والدولية لمعالجتها، إلا أنها أيضا تقع ضمن نطاق مسؤوليات الوزارة ويمكنها المساهمة في الحد منها، من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية التي تستخدمها الحكومة في علاج المشاكل الاقتصادية، وأيضا ينبغي وجود جهد مشترك من الجميع داخليا وخارجيا من أجل:

- رفع الحصار المفروض على قطاع غزة.
- سد وزارة المالية وديوان الموظفين العام لحاجة الوزارة من الشواغر الوظيفية للقيام بمهامها وتحقيق رسالتها في المجتمع.
- حل مشاكل المواطنين ممن لا يمتلكون بيوت للسكن والخلاء العقارات الوقفية لصالح وزارة الاوقاف.

وجهد أساسي يقع على عاتق الوزارة ويتمثل في الخطوات التالية:

- التعاون مع جهات الاختصاص لرفع التعديات عن أملاك الوزارة وتهيئتها لتنفيذ خطط الوزارة الاستثمارية، مع تعويض المواطنين المتعدين تحت سيف ضرورة الحاجة والفقر عن الضرر.
- وضع خطط استثمارية لتثمير أموال الوقف.
- تعزيز العمل المشترك مع المؤسسات والهيئات ذات الاختصاص الوظيفي المشترك للتكامل في تنفيذ الرسالة المجتمعية.

وهناك عوامل ومعيقات أخرى تقف في وجه التنمية الاقتصادية عموما في فلسطين عموما، منها التبعية الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي التي فرضتها اتفاقية أوسلو التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي، وما تبعها من توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية كبروتوكول اقتصادي ملحق بالاتفاقية،

جعل الاقتصاد الفلسطيني بالكامل رهينة للاقتصاد الإسرائيلي وللقرار الإسرائيلي الذي يتعارض مع طموحات الشعب الفلسطيني.

وقد ساهمت وزارة الاوقاف والشئون الدينية بغزة بالحد من مشكلة البطالة في قطاع غزة وذلك من خلال: (وزارة الأوقاف، 2019)

- استيعابها لحوالي 1300 موظف مثبت في الوظيفة العمومية في شتى المجالات الادارية والمالية والدينية.
- تقوم على تشغيل عدد 10 أشخاص على نظام العقود المؤقتة.
- تقوم بتشغيل عدد 426 شخص على نظام البطالة الدائمة والمؤقتة.
- تقوم بتشغيل عدد 1045 شخص على نظام المكافأة المقطوعة.
- تقوم بين الفينة والأخرى بتنفيذ مشاريع تشغيل على برامج ومشاريع دعوية ووعظية بمكافأة مالية شهرية تتراوح ما بين (27 دولار–100 دولار) محددة بمدة زمنية قصيرة (من شهر إلى 3 أو 6 أشهر).
- استيعابها لعدد من الخريجين ضمن مشاريع التشغيل المؤقت الذي تشرف عليه وزارة العمل.
- استيعابها لعدد يزيد عن 1000 متطوع وتشغيلهم في المساجد (إمام–واعظ–محفظ–آذن ومؤذن..الخ) بناء على طلبهم.

يستنتج مما سبق أن مساهمة الأوقاف الإسلامية ضعيفة جدا (وغير مؤثرة) في علاج مشكلة البطالة في قطاع غزة حيث إن أعداد العاطلين عن العمل بمئات الآلاف وحسب وكيل وزارة العمل في قطاع غزة موسى السماك فإن أعداد العاطلين عن العمل في القطاع تزيد عن 300 ألف عاطل منهم 124 ألف عامل و 121 ألف خريج.

وإذا ما تم إجراء حسبة رياضية بسيطة لاستنتاج نسبة مساهمة الوزارة في علاج مشكلة البطالة فسيكون الناتج لا يكاد يذكر فهي لا تتجاوز واحد بالمائة وهي كالآتي 0,00927٪ وهي نسبة ضئيلة جدا.

يمكن القول بناء عليها أنه لا مساهمة فعلية للأوقاف بالحد من مشكلة البطالة في القطاع رغم إمكانياتها ومقدراتها الكبيرة، فلظروف البيئة الخارجية دور في هذا الضعف، كما أنه يستخلص إلى وجود ضعف في الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وإدارتها وفق المعطيات التي سبق ذكرها، وهذا يضع المعنيين أمام تحد كبير لتصحيح هذه الأوضاع وستقترح الدراسة بعض المقترحات التي من الممكن أن تعين في الوصول إلى مساهمة أفضل للأوقاف في مجال مكافحة البطالة.

7. مقترحات لتفعيل دور الوقف بعلاج البطالة في غزة

حتى تنجح الأوقاف في تحقيق دور ريادي في مجال مكافحة البطالة في قطاع غزة، ينبغي عليها أن توسع من دائرة وطبيعة أنشطتها ومجالات استثمارها وعملها وعدم الاكتفاء بتأجير أملاكها.

ونظرا لوجود تهديدات غير تقليدية داخل بيئة قطاع غزة من الجيد أن تنوع بيئات عملها ليكون لها استثمارات خارج القطاع، يستفيد من ريعها المجتمع الفلسطيني، وعليها في هذا الإطار أن تستثمر أموالها في شتى القطاعات التجارية والزراعية والصحية لكن ضمن انفتاح مدروس ومنضبط يمكن التحكم بمدخلاته لضمان أفضل مخرجات، وإعادة تأهيل كوادرها ومواردها البشرية لتكون على قدر هذا التغيير، كما أنه من الضروري مواكبة التطور في مجال التنمية ومكافحة البطالة في العالم والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال ومن ذلك:

- تدشين مشاريع "حاضنات أعمال" تقدم خدماتها مقابل نسبة في الأرباح يذهب ريعها لتنمية أصول الأوقاف وجذب أوقاف جديدة: وقد وجد الباحث أن دعم وإنشاء "حاضنات الأعمال" من أهم الأفكار التي يمكن العمل عليها وتطويرها في قطاع غزة على ألا تكون مجرد حاضنات أعمال بل يتبعها مرافق تدريب واستشارات وتأهيل الشباب لدخول سوق العمل، ودعم برامج العمل عن بعد في المجالات التكنولوجية والتقنية عبر استقطاب المواهب والنوابغ وتأهيلهم وتشجيعهم لدخول أسواق العمل التي لا يوجد بها تكدس وبحاجة مستمرة للأيدي العاملة وعدم الاكتفاء بالعلوم النظرية.

ناهيك عن أننا نعيش في عصر التقنية وصناعة التقنية حسب الدلائل باتت الصناعة الأولى الصاعدة في العالم، وسوقها مفتوح لا يمكن للجغرافيا أن تحاصره ولا للقيود السياسية يمكنها تكبيله فمحله عقل الإنسان والوسائط البرمجية، إلا أنه بحاجة إلا البيئة المناسبة التي تصقل المبدعين وتنمي مواهبهم وقدراتهم.

حاضنات الأعمال أسهمت في توفير عدد كبير من فرص العمل ومكافحة البطالة في العديد من البلدان ولا شك أنه في مثل بيئة غزة فإنه تبرز الحاجة إلى مثل هذه الحاضنات على نطاق واسع، فلا يكفي أن يكون فيها عدد محدود في الوضع الطبيعي فما بالكم بمثل هذه الأوضاع.

الظروف الإنسانية والاقتصادية والسياسية الصعبة التي يعيشها القطاع تحتم عليه التوجه إلى مثل هذه الخيارات خصوصا في ظل محدودية الموارد وندرة الفرص، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال، فقد أنشأت أول حاضنة أعمال في سنة 1959 بالمركز الصناعي باتفيا بمدينة نيويورك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل ليتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة

مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا حيث إن هذا المبنى كان يقع في منطقة رئيسية، ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، ولا يزال هذا المركز يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم، "Batavia Industrial Centre" حيث تخرج منها آلاف المنشآت الصغيرة والمتوسطة. (المعهد العربي للتخطيط، صفحة ٨٤)

وعند النظر إلى تطور الحاضنات كصناعة في العالم، فإن هناك حالياً حوالي (3500) حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي (1000) حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، مع انتشار ما يقارب (1700) حاضنة في (150) دولة من دول العالم النامي، تمتلك منها الصين (465) حاضنة، و(200) حاضنة لكل من كوريا الجنوبية والبرازيل، بينما تمتلك الدول العربية عدداً من الحاضنات نذكر منها: (10) لكل من مصر والجزائر. (محسن، وعبد الهادي، 2012، ص 84)

نلاحظ الفرق الواسع في أعداد حاضنات الأعمال بين الدول العربية والدول الغربية، كما يمكن تطوير حاضنات الأعمال لتحقق ريعا للأوقاف والمجتمع عموما باشتراط حصة في الأرباح مقابل احتضان الشركات والمشاريع وتطويرها وتقديم ما يلزم لنهوضها وجعل هذا الريع في خدمة المزيد من المشاريع ضمن صندوق يعنى بالمشاريع والتنمية المستدامة في المجتمع وفي حال نجاح هذه المقترحات على أرض الواقع، تقطع الأوقاف شوطا مهما في مجال مكافحة البطالة بقطاع غزة وتوفر فرص العمل لأفواج جديدة من الشباب، والرياديين وغيرهم من المستفيدين.

يوجد جملة من المقترحات الأخرى يمكن الحديث عنها إجمالا لأنها معروفة نسبيا:

- **إنشاء صندوق وقفي لدعم المشاريع الصغيرة:**

من خلال تخصيص مبلغ من المال في صندوق لدعم المشاريع الصغيرة بعد تقييمها وتقويمها، وجعل هذا المبلغ دوار بعد منحه كقرض حسن يعود إلى الصندوق مرةً أخرى ويمنح مجددا وهكذا.

- **إنشاء مراكز تأهيل وتدريب وقفية تساعد الفئات المحرومة والضعيفة على دخول سوق العمل:**

توجد العديد من الشرائح المهمشة في المجتمع والتي لم تتلقى أي نوع من التعليم والتأهيل لأسباب مختلفة منها الفقر المدقع أو العجز الجسدي وما شابه، ولذلك من المهم أن تنشئ إدارة الأوقاف مراكز تأهيل وتدريب لمساعدة الفئات المحرومة.

- **تنويع بيئات الاستثمار:**

نظرا للمخاطر غير التقليدية بقطاع غزة ونظرا لما يعيشه قطاع غزة من ظروف استثنائية وعدوان إسرائيلي مستمر لا يتوقف، فإنه من الضروري عدم حصر الاستثمارات في مجال الوقف بقطاع غزة فحسب لسهولة استهدافها وتضررها بل ينبغي جذب استثمارات في الخارج يكون ريعها ذاهبا للتنمية في قطاع غزة.

8. الخاتمة:

لقد أكدت الشواهد التاريخية أهمية الوقف الإسلامي في مختلف جوانب الحياة، وقد كان له دور في نشر الإسلام والعلم داخل المساجد والمدارس وحتى في الجامعات، لقد ساهم الوقف في التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد الإسلامية، وتزداد أهميته في الوقت الحالي في ظل التطورات التي تشهدها كل جوانب الحياة، وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من مشكلة البطالة والفقر، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الدور التنموي لنظام الوقف في الاقتصاديات الإسلامية.

يمكن أن يسهم نظام الوقف بشكل فعال في محاربة البطالة والحد من الفقر، من خلال الصيغ والأساليب الاستثمارية الحديثة التي تعود بالنفع على الوقف والموقوف عليهم، والتي أكدت نجاحها وخير دليل على ذلك التجربة الكويتية في مجال المشاريع الوقفية، والتي استطاعت أن تقيم عدداً كبيراً من المشاريع في مجالات مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة إحياء الأصول الوقفية التي ضاعت في ظل التفريط والإهمال وتجاهل التشريع والمشرعين لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

8.1. النتائج:

– ضآلة إسهام الأوقاف في حل مشكلة البطالة في قطاع غزة نظرا لأسباب متعددة.

– إن الوصول بالوقف إلى دوره التنموي ليس من خلال فقط بناء المساجد والمدارس والتفنن في عمارتها، بل يتعداه لبعض المشاريع المهمة التي تتعلق بها حاجات الناس ومصالحها، لذا لابد من نشر المفاهيم التنموية المتعلقة به وتوعية المجتمع بها، لأنّ الوقف على المساجد والمصاحف ليس هو الشكل الوحيد للوقف.

– لا يقتصر دور الوقف على تقديم العون والمساعدة للفقراء والمحتاجين، بل يتعداه إلى استثمار الأصول الوقفية وفق السبل الحديثة.

– يمكن لنظام الوقف بحكم مضمونه التنموي أن يسهم بقسط كبير في الحد من الفقر وتوفير فرص العمل بما يسهم في معالجة مشكلة البطالة.

– إنّ الوقف مورد تمويلي هام يسهم في إيجاد حل مناسب وطويل المدى لتمويل مختلف أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وله دور فعال في مكافحة البطالة.

– إنّ الأوقاف أسلوب يتميز بالاعتماد على الذات في تحقيق مختلف الأهداف التنموية.

8.2. التوصيات:

– الاستفادة من تجارب الدول في محاربة البطالة ومنها إقرار أنظمة تعليم تعتمد على حاجة سوق العمل وضبط أعداد الخريجين في التخصصات التي يتكدس فيها العاطلون عن العمل، وتوجيه الطلاب نحو التخصصات الأقل بطالة.

– الاهتمام بتنمية قطاع التقنيات وتكنولوجيا المعلومات وحث الطلبة على الإقبال عليه لما يتمتع به من مزايا تتعلق بسوقه المفتوح وتطوره المستمر والحاجة العالمية له.

– استدراج أوقاف جديدة ذات سيولة عالية لتمويل المشاريع الوقفية بما يخدم الجوانب المختلفة للتنمية.

– تحفيز الخبراء على ابتكار صيغ أخرى للاستثمار الوقفي بغية خلق مصادر تمويلية يكون لها دور في محاربة الفقر والبطالة.

– توعية المجتمع الفلسطيني بأهمية الوقف ودوره المهم في تنمية المجتمع والإسهام في مكافحة البطالة.

– لازال موضوع البطالة في قطاع غزة يحتاج إلى الدراسة والاهتمام من الباحثين لأن مشكلة البطالة تتفاقم ولازالت بحاجة إلى اقتراح وابتكار المزيد من الحلول.

9. المراجع:

9.1. الكتب والمقالات:

1. أنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، 2004.
2. بدوي، أحمد، معجم المصطلحات الاقتصادية، ص 295، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985.
3. حجاب، عيسى والسبتي، وسيلة، دور مؤسسة الأوقاف في توفير فرص التوظيف المتنامية وتحقيق التنمية المستدامة، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة تحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
4. سيسالم، مازن ومهنا، اسحق والدحدوح، سليمان، مجموعة القوانين الفلسطينية، جزء١٠، الأحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين والأجانب وقوانين الأوقاف وفقا لآخر التعديلات، 1977.

5. صالح، محسن، فلسطين، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ماليزيا، 2002.
6. عبد الغني، المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، ص 11، ط دار الوفاء، الإسكندرية، 2004.
7. عبد الهادي، إيثار، ومحسن، سعدون، دور حاضنات الاعمال في تعزيز ريادة المنظمات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة– ع 30، 2012.
8. غانم، إبراهيم، مقدمة، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2001.
9. قباني، مروان، تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان الهلال الخصيب، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، 2001.
10. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 6.
11. أبو ليلة، محمد، مشكلة البطالة كيف عالجها الإسلام، بحث منشور بمجلة منبر الإسلام،110، ع 3، 2005.
12. الكبيسي، محمد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج 1، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1977.
13. منصور، سليم، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، مؤسسة الرسالة للنشر، 2004.
14. ابن منظور، لسان العرب، ج 9، دار صادر، بيروت.
15. الهرش، أحمد فايز، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي، المجلد 03 / العـــــــدد: 01 (2020)، ص 609-633 .
16. يعقوب، ماهر، مدير عام ديوان الوزير المكلف بوزارة الأوقاف، مقابلة بتاريخ 19 يناير 2018.

1. المعهد العربي للتخطيط، الدعم المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الاعمال والدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ص84 . (الموقع الالكتروني-http://www.arab.api.org/ar/)
2. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحصائيات غير منشورة، 2019.
3. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الموقع الالكتروني https://palwakf.ps/ar .
4. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، نشرة من عام 2000.